



بعد سقوط الأبارتهايد، مزيدٌ من الناس يشجبونه

أدري نيوهوف □

هذا وقد تزايد الأوروبيون الداعمون لتلك الحركات منذ ذلك الوقت. وهذا ما توضحه المسيرات الشعبية والمهرجانات التي نُظمت ضد نظام الفصل العنصري خلال الثمانينيات. على أنه من المهم أن ندرك أن مجموعة صغيرة نسبياً من الأشخاص فحسب كانت هي المحرك الذي يقف وراء ذلك كله. فلقد قام هؤلاء، بوصفهم أعضاء في مجموعات معادية للأبارتهايد، بتنظيم حملات، وتمكنوا من التأثير عبر الجهر بالظلم الذي يمارسه نظام الأبارتهايد وحلفائه في حق السود في جنوب أفريقيا. غير أن المهمة لم تكن سلسة؛ ذلك أن حملات عزل نظام الأبارتهايد ووجهت بالنقد أو بالهجمات المضادة من أجل تقويضها أو تقويض الناطقين باسمها. ولقد أذهلني أن عدد الأشخاص الذين زعموا أنهم سيق أن أيّدوا الكفاح ضد الأبارتهايد قد ازدادوا بعد استئصال هذا النظام. وإني لأذكر وزير الشؤون الخارجية الهولندي، وهو عضو في حزب VVD الليبرالي المحافظ، يُعلم نلسون مانديلا، الذي زار الأراضي المنخفضة [هولندا]، بالدور «البناء» الذي لعبه حزبه! لقد صدمني ذلك لأن كثيرين من أعضاء حزبه هذا كانوا مؤيدين عنيدين للأبارتهايد.

الوحدة في العمل

عملت «الهيئة الهولندية الخاصة بجنوب أفريقيا» شأن كثير من المجموعات المعادية للأبارتهايد، بشكل وثيق مع أعضاء مجلس النواب، ومع المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والمؤتمر الوطني الأفريقي، والمجموعات المعادية للأبارتهايد في أوروبا والولايات المتحدة، والهيئات ذات الصلة داخل الأمم المتحدة مثل «الهيئة الخاصة ضد الأبارتهايد» و«هيئة مجلس الكنائس العالمي من أجل محاربة العنصرية». ولقد كانت الحملات غير العنيفة العاملة على عزل نظام جنوب أفريقيا الأبارتهايدي، عبر الدعوات إلى المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وبالاستناد إلى حملات توعية، هي لب عمل تلك الحملات، فضلاً عن حشد الدعم السياسي والمادي لصالح المؤتمر الوطني الأفريقي.

شاركت، بوصفي عضواً في «الهيئة الهولندية الخاصة بجنوب أفريقيا»، في حملات داعمة لحركات التحرر هناك. والحق أن ثمة أوجه شبه لافتة في كيفية استبعاد نظام الفصل العنصري الأبيض في جنوب أفريقيا للسود، واستبعاد النظام الإسرائيلي للفلسطينيين في الماضي والحاضر، وبشكل منهجي. وتختصر المقارنة بين جنوب أفريقيا الأبارتهايدية وإسرائيل بانتهاكهما الصارخ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. فالطريقة المنهجية والمأسسة التي تُتكر فيها إسرائيل حقوق الفلسطينيين وتنتهكها، والسياسات الإسرائيلية العنصرية، شبيهة بأساليب نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. ولقد أثبت التشابه بين النظامين مجموعة مؤثرة من الناس، بينهم: دزموند توتو، رئيس الأساقفة الجنوبأفريقي وحائز جائزة نوبل للسلام؛ وروني كاسريلز، القائد العسكري السابق للمؤتمر الوطني الأفريقي والوزير السابق للخدمات الاستخباراتية في جنوب أفريقيا. كما أن جون دوغانر، وهو أستاذ القانون الدولي في جنوب أفريقيا، والمقرر الخاص السابق المكلف من قبل الأمم المتحدة بمراقبة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وصف الأوضاع في الضفة الغربية بأنها «نظام أبارتهايد... أسوأ من الذي وُجد في جنوب أفريقيا».

في المقال التالي سأركز أفكاري على الماضي، وعلى الدروس التي يمكن أن نتعلمها من الكفاح ضد الأبارتهايد في جنوب أفريقيا.

كان قادر أسمال، الجنوبأفريقي، يعيش في المنفى في أوروبا، حين كُتِب إلى زوجته لويز عن الحركة المتصاعدة المعادية للأبارتهايد في أوروبا.^(١) فيما بعد، شغل أسمال، عقب الانتخابات الحرة في العام ١٩٩٤، منصب وزير، مكلف من قبل المؤتمر الوطني الأفريقي، في حكومتين. وكان في العام ١٩٧٤ قد لاحظ أن الحركات المناهضة للأبارتهايد على امتداد أوروبا الغربية انبثقت نتيجة للوعي المتزايد بشرور الأبارتهايد؛ فالأف من الناس توصلوا إلى أن الأبارتهايد «جريمة ضد الإنسانية».

بعد سقوط الأبارتهايد، مزيدٌ من الناس يشجبونه

الذي يمثّل العقلانية - ألا وهو الانتقال إلى مجتمع يستند إلى المساواة بين الجميع، بصرف الاعتبار عن اللون. إنَّ أيَّ حلٍّ يركز إلى العدالة لن يمكن بلوغه ما لم تُجبرَ حكومة جنوبي أفريقيا، عبر الضغوط الداخلية والخارجية معاً، على قبول مطالب الغالبية غير البيضاء. إنَّ الجمهورية الأبارتهايدية ليست حقيقةً اليوم إلا لأنَّ شعوبَ العالم وحكوماته غيرَ راغبةٍ في أن تضع تلك الجمهورية في الحجر الصحيّ.»

اقتضى الأمرُ سنواتٍ عديدةً قبل أن تبدأ حملاتُ عزل نظام جنوب أفريقيا الأبارتهايدي بالإثمار. وقد اكتسب الضغطُ الدولي زخماً، وفي العام ١٩٦٩ أُنهيتِ القروضُ المدوّرة من طرف المصارف الأميركية، والتي بلغت قيمتها ٤٠ مليون دولار، وذلك حين سَحَبَتُ مؤسساتُ وأفرادٌ حوالي ٢٣ مليون دولار من المصارف المعنيّة. وفي سنة ١٩٧٣ أُنهيتُ أيضاً قروضُ بقيمة ما يقارب ٧٠ مليون دولار من طرف اتحاد مصارف أميركية - أوروبية. وتواصلت هذه الموجة، فأعلنت جنوب أفريقيا تجميدَ الإقراض [الداخلي] بسبب هروب الرساميل.

إنَّ نداءَ المجتمع المدني الفلسطيني إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، بوصف ذلك كُله أداةً غيرَ عنيفة للضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل تغيير سياساتها، يعود إلى ٩ تموز (يوليو) ٢٠٠٥. وبالمقارنة مع جنوب أفريقيا، فإنَّ مدى التطوّر الذي تمَّ إحرازه في غضون أعوامٍ قليلة أمرٌ مذهلٌ.

معلومات موثوقة

يكتب أسمال عام ١٩٧٤: «إنَّ آلةَ الدعاية الجنوبية أفريقية محترفةٌ بشكلٍ رفيع، والموادُ التي ترسلها إلى المدارس والمنظّمات [في أوروبا] تميل إلى أن تكون مُنتجةً بشكلٍ جذاب، ومُرفقةً بصورة غزيرة، وسهلة القراءة بشكلٍ عامّ.» في العام نفسه كُشِفَتُ فضيحةٌ ملدّرغايت: فقد تورّط رئيسُ الوزراء جون فورستر، ووزيرُ الإعلام كوفي ملدّر، وسكرتيرُ دائرة المعلومات ايشيل رودي، في خُططٍ لاستخدام موارد الحكومة من أجل خوض

يلاحظ أسمال عام ١٩٤٧ «أنَّ طبيعة المجموعات المعادية للأبارتهايد وأهدافها وأغراضها وأساليب عملها تختلف بشكلٍ واسع، وهي ليست مترابطةً رسمياً بأيّ شكلٍ محدد، رغم انعقاد مؤتمرٍ أوروبيٍّ موحد، ورغم وجود استشاراتٍ مشتركةٍ في بعض المناسبات. وهذا، جزئياً، يَعمُكس الفوارق بين الارتباطات التي تُجمَعُ كلُّ بلدٍ جنوبي أفريقيا، ويُنجم جزئياً أيضاً عن الظروف الجغرافية والسياسية المحددة. لقد حاولتُ معظمُ المجموعات أن تكون منظّمة ذات قواعدٍ واسعة، وتُكمن قوتها في الأثر الذي تستطيع فرضه على قطاعاتٍ مختلفةٍ كثيرةٍ من المجتمع... إنَّ على كلِّ حركةٍ مُعاديةٍ للأبارتهايد أن تقرّر أولويّات عملها في ضوء موقفها السياسي الخاصّ.»

والأمرُ عينه ينطبق على المجموعات والناشطين الراغبين في الإسهام في إحداث تغيير في فلسطين وإسرائيل على أساس القانون الدولي وحقوق الإنسان، والداعمين لنداء المجتمع المدني الفلسطيني من أجل العمل غير العنفي لعزل النظام الإسرائيلي عبر مقاطعته وسحب الاستثمارات من إسرائيل وفرض العقوبات عليها (م.س.ع. BDS).

المؤتمر الوطني الأفريقي يدعو إلى المقاطعة

عام ١٩٥٩ دعا رئيسُ المؤتمر الوطني الأفريقي الزعيم ألبيرت لوثولي، في المملكة البريطانية، إلى مقاطعة نظام الفصل العنصري في بلاده. وقال: «إننا لا نطالبكم، أنتم الشعب البريطاني، بأيّ أمرٍ خاصّ. نحن نطالبكم فقط بسحب دعمكم للأبارتهايد عبر امتناعكم عن شراء البضائع الجنوبية أفريقية.» عام ١٩٦٠ كوفئ لوثولي بجائزة نوبل للسلام، وقام مع مارتن لوثر كينغ بإطلاق «الدعوة إلى العمل ضد الأبارتهايد» وذلك في يوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢. وتنصّ الدعوة على التالي:

«لم يمتعنا شيءٌ ممّا عايناه على يد الحكومة من مواصلة الدرب الذي اخترناه، درب المقاومة المنظّمة، على ما قاله الزعيم ألبيرت ج. لوثولي في أوصلو. إنَّ، يوجد خياراً آخر - وهو الحلُّ الوحيدُ

إنَّ مدى التطوُّر الذي أحرزته مقاطعة إسرائيل في غضون أعوام قليلة أمرٌ مذهل بالمقارنة مع جنوب أفريقيا.

خَشُوا من أن يَفْقَدوا وظائفهم إنَّ هم شَجَبُوا تورُّط شركاتهم مع أبارتهايد جنوبي أفريقيا. ولذا قدَّم بعضهم للنشطاء، بشكلٍ سرِّي، معلوماتٍ داخليةً بصدد علاقات شركاتهم بذلك النظام.

هذا وقد تجسَّست الاستخبارات الجنوبية أفريقية BOSS على النشاط المعادين للأبارتهايد في أوروبا. فالتقطت صورهم أثناء التظاهرات، وحاول عملاء الاستخبارات السريون أن يخترقوا المنظَّمات المعادية للأبارتهايد، وتلقَّت المنظمات الموالية للأبارتهايد دعماً مادياً. واحتفظ جهازُ BOSS بقوائم تتضمَّن أسماء آلاف النشطاء المعادين للأبارتهايد، ممَّن لم يُسمح لهم بدخول البلاد. ولا عجب أن تمَّ السُّطُوف في بداية الثمانينيات على مكاتب المؤتمر الوطني الأفريقي في عواصم عدة في أوروبا، وسُرقت معلومات منها.

وضمن نطاق شبكة الأعمال الهولندية، استُخدمت مروحةٌ واسعةٌ من الأساليب ضدَّ حملات مقاطعة جنوب أفريقيا. فعلى سبيل المثال طُوِّرت شركةُ بايغان الدولية (Pagan International) خطَّة لـ «شل» حول كيفية التأثير في النقاش العامَّ بصدد الحظر النفطي المضروب على جنوب أفريقيا. ونصَّحت بايغان بحجب المعلومات عن معظم موظفي شركة شل، إلا أن تلك الخطة تسرَّبت فقوِّضت من إمكانيات شل على التأثير في الجمهور. كما أن شركة استشارات أمنية هولندية، وهي The Dutch Algemene Beveiligings Consultancy، لجأت إلى تقنيات الاختراق، فاستخدمت مثلاً رجلاً يعمل متطوِّعاً في منظماتٍ متعدِّدةٍ جامعاً للأوراق المهملة!

هذا وتلقَّى بعضُ الناس تهديداتٍ عبر الهواتف أو الرسائل. وتلقَّت «الهيئة الهولندية الخاصة بجنوب أفريقيا»، شأنُ منظماتٍ أخرى معادية للأبارتهايد، تهديداتٍ بشكلٍ دوريٍّ. غير أنه تمَّت أيضاً اعتداءاتٌ عنيفةٌ: فلقد أُطلق النار في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٨٨ على دولشي سبتمبر، وهي ممثلةُ المؤتمر الوطني الأفريقي في باريس، أمام المكتب، وكانت تقوم بالبحث عن تجارة السلاح بين فرنسا

حرب دعايةٍ لصالح نظام الأبارتهايد. فقد حَطَّ هؤلاء لنقل ٦٤ مليون راند - وكان الراند آنذاك أعلى قيمةً من الدولار الأمريكي - من ميزانية الدفاع بهدف اتخاذ سلسلةٍ من المشاريع الدعائية [لصالح الأبارتهايد]. وتضمَّنت الخطَّة تقديم رشاي إلى وكالات الأنباء العالمية، وشراء جريدة واشنطن ستار. وبحسب أحدِ العملاء السريين السابقين، واسمه غوردون ونتر، فقد كانت أدا ستويت، وهي إحدى ملكات جمال هولندا السابقات، ضالعةً في الفضيحة الدعائية: فقد نظَّمت في أوروبا الغربية فعالياتٍ إعلاميةً مؤيِّدةً للأبارتهايد. كما حاولت أيضاً اختراق «الهيئة الهولندية الخاصة بجنوب أفريقيا»، لكنَّ محاولاتها باءت بالفشل ولم يُسمح لها بدخول مكاتب الهيئة المذكورة. ثم إنَّ غوردون ونتر^(١) يكتب في مذكراته أنها تعاملت مع جهاز الاستخبارات السرية الجنوبية أفريقية ومع وكالة الاستخبارات الأمريكية.

ويلاحظ أسماً في الورقة نفسها أن المجموعات المناهضة للأبارتهايد أصبحت متصديةً فعالةً لآلة الدعاية التي كان يستخدمها النظام الجنوبي أفريقي وأنصاره. وفي رأيه أن نجاح الحملات المعادية للأبارتهايد يعتمد على المواد ذات المعلومات الموثوقة [الصلبة]. ولقد صعدت هذه المجموعات اتصالاتها بالصحافة والإعلام. فعلى سبيل المثال قام أحدُ الزملاء في «الهيئة الهولندية الخاصة بجنوب أفريقيا» برصد ما تُكتبه الصحافة الهولندية بشكلٍ يوميٍّ، مقدِّماً للصحافيين المعلومات، ومتصلاً بهم ليُعلمهم بالتقارير الخاطئة. واليوم، كثيرٌ من الناس على تماسٍ مع الإنترنت، الذي وسَّع من فُرص تداول الأخبار بشكلٍ سريعٍ جداً. والمواقع الإلكترونية في الشرق الأوسط مصدرٌ غنيٌّ لما يجري على الأرض.

خوفٌ وتهديداتٌ وهجماتٌ مضادةٌ

لم يكن يوماً محطَّ تقديرٍ أن يجهرَ الناسُ بوقوفهم ضدَّ الأبارتهايد وأن يحاولوا الإسهامَ في عزل نظامه. فغالبيتهم

بعد سقوط الأبارتهايد، مزيدٌ من الناس يشجبونه

وجنوب أفريقيا. كما تمّ تفجيرُ مكتب مجموعة كايروس (Kairos)، وهي منظمةٌ هولنديةٌ معاديةٌ للأبارتهايد، عام ١٩٨٩؛ ولحسن الحظ كانت الأضرارُ محدودةً.

تلك كانت بعضُ النماذج على ردود الفعل على حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على جنوب أفريقيا العنصرية. إلا أنّ حفنةً من الناس العنيدين رَفَضُوا الترهيبَ وواصلوا عملهم. وخلال الأعوام التالية توقّر المزيد من المعلومات عن ممارسات نظام الأبارتهايد ضدّ مواطنيه السود، فأَسْنَمهم في التأثير في الرأي العام. وانضمّ ناطقون أقوياء، أمثال الأسقف ديزموند توتو والمبجل بايرز نوده، إلى أصوات المقاومة في جنوب أفريقيا، فألهمت الناس في الغرب من أجل العمل بشكلٍ مسؤول.

قصة نجاح

عام ١٩٨٠ أسست منطمتان هولنديتان معاديتان للأبارتهايد، هما «الهيئة الهولندية الخاصة بجنوب أفريقيا» ومجموعة «كايروس» الناشطة «المكتب البحثي للشحن» من أجل البحث المعمق عن شحنات تسليم النفط إلى جنوب أفريقيا. وهدف المنظمتين هو تقديم الدعم إلى الحملة العالمية لفرض حظر نفطي على جنوبي أفريقيا. نُشرت التقارير الأساسية بالتعاون مع مجموعات ضغط متنوّعة، ورافق المنشورات الكثير من أعمال الكولسة (اللوبي). وقد تلقت الشركات والحكومات ووسائل الإعلام تلك التقارير، وأدّى نشرها إلى تغطية إعلامية واسعة، ومن ثم إلى أسئلة كثيرة يطرحها الصحافيون بدورهم. وقدم المؤتمر الوطني الأفريقي دعماً واضحاً للحملة من أجل فرض حظر نفطي على جنوب أفريقيا؛ فقد قام بهجوم ناجح أدّى إلى إضرام النار في مصافي النفط في ساسولبرغ وسيكاندا في جنوب أفريقيا في ١/٦/١٩٨٠.

في سنة ٢٠٠٥ كتّب ج. دي فالك (G. de Valk) أطروحةً دكتوراه بعنوان «الاستخبارات الهولندية: نحو إطار عملٍ كفيّ للتحليل».

في الأطروحة يتمّ تسليط الضوء على حالتين: الأولى «جهاز الأمن القومي»، والثاني «المكتب البحثي للشحن». ويخلص المؤلف إلى أنّ تقارير المكتب البحثي للشحن تُراوح بين الجودة العالية والجودة العالية جداً. وخلال الأعوام ارتفعت النسبة المئوية للشحنات النفطية المكتشفة [إلى جنوب أفريقيا العنصرية] من ٥٠٪ إلى ٨٥٪. كما أنّ توزيع التقارير وأثرها السياسي كانا عظيمين. ويلاحظ المؤلف أنّ هذا الأمر لافتٌ إنّ أخذ في الاعتبار أنّ المكتب المذكور منظمةٌ صغيرة ذات ميزانية ضئيلة. كثيرٌ من الناس استخدموا التقارير مرجعاً؛ فمثلاً استخدمتها وزارة الشؤون الخارجية الهولندية لتقوية حججها وسلطتها، وهذا - بحسب دي فالك - مؤشّرٌ أيضاً على نوعية البحث العالية.

ويرى دي فالك أنّ المكتب ساعد على إبقاء مسألة الحظر النفطي على جنوب أفريقيا حيّة ضمن أوساط الأمم المتحدة. وقد كتّب عامر صالح عريم (A. S. Araim)، وهو الأمين السابق لـ «المجموعة البيحكومية لمراقبة تزويد وشحن النفط والمنتجات البترولية إلى جنوب أفريقيا»: «على الرغم من أنّ الحظر النفطي على جنوب أفريقيا بدأته الحكومات ودعمته الأمم المتحدة، فإنّه ما كان سيحظى بذلك الاهتمام عالمياً لولا الجهود الحثيثة التي قامت بها المجموعات المناهضة للأبارتهايد، ولاسيما المكتب البحثي للشحن». الجدير ذكره أنّ عامر عريم كان أيضاً الموظف الأعلى للشؤون السياسية في دائرة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٣.

إنّ النموذج الذي قدّمه المكتب المذكور يُظهر أنّ الناشطين قادرون على التغيير. يكتب دي فالك في هذا الصدد: «خلال أربعة عشر عاماً كانت الميزانية الكاملة للمكتب أقلّ من مليوني دولار. وبالمقابل، فإنّ الأكلاف الإضافية التي دفعها جنوب أفريقيا - نتيجةً لتشكيلةٍ واسعةٍ من العقوبات والإجراءات والضغط - من أجل الحصول على النفط في الثمانينيات قد قُدّرتُ بأكثر من بليون دولار في العام!»

١ - "The United Nations and the Oil Embargo against South Africa," **Embargo**, 1995, 238 (and 234).



دزموند توتو (رئيس أساقفة جنوب أفريقيا وحائز نوبل للسلام): السياسة الإسرائيلية أسوأ من الأبارتهايد!

الشجاعة

ستتعرض حملات مقاطعة إسرائيل للمقاومة، تماماً مثلما كانت حال حملات عزل نظام جنوب أفريقيا الأبارتهايدي. وستواصل إسرائيل وداعموها اتهام الناس العاملين على مقاطعتها بالعداء للسامية. غير أن ذلك يجب ألا يصرف انتباهنا - نحن الناشطين والداعمين لحملات مقاطعة إسرائيل - عن هدفنا: ألا وهو دعم الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق الحرية، والمساواة، وحق عودة اللاجئين، وحق تقرير المصير. علينا أن نحمي تعريفنا لأجندتنا، وعلينا أن نواصل حملاتنا لمقاطعة إسرائيل ولتوعية الجمهور بالانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني: كالانتهاكات التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة [عام ٦٧]، وبناء الجدار والمستوطنات على الأرض الفلسطينية، وحرمان الفلسطينيين حقهم في العودة، وانعدام المساواة بين المواطنين اليهود وغير اليهود داخل إسرائيل [فلسطين ٤٨].

الغالبية السوداء الجنوب أفريقية سيكون مهمة مستحيلة تقريباً في المستقبل. كما أن الوضع المزري لاقتصاد جنوب أفريقيا شكّل تهديداً لنظام الأبارتهايد؛ فالعزل الدولي الذي فرض على «جنوب أفريقيا البيضاء»، والمد المتعاظم للاحتجاج المعادي للأبارتهايد داخل حدود جنوب أفريقيا وخارجها، أثبتنا أن مواصلة قمع السود في جنوب أفريقيا لم تعد أمراً مستحياً من الناحية الأخلاقية وحدها بل من الناحيتين المالية والسياسية أيضاً^(١). وهذه الخطوات عبّدت الطريق أمام مفاوضات شاملة على دستور جديد أدى إلى انتخابات حرة في نيسان (أبريل) ١٩٩٤. وانتخب نلسون مانديلا رئيساً جديداً للبلاد^(٢) ولم يستطع كثير من الجنوب أفارقة البيض قبول الحقيقة الجديدة، فغادروا البلاد.

لقد كانت حملات عزل الأبارتهايد في جنوب أفريقيا عاملاً دفع إلى التغيير هناك. وبإمكاننا محاولة تحقيق الأمر عينه بحملات مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. هذه الحملات أدوات غير عنفية باتجاه السلام، وينبغي أن تهديها الشجاعة في الجهر والعمل ضدّ الظلم. إنّ الخوف من ردود أفعال أنصار السياسات الإسرائيلية يجب ألا يوقفنا. فكما كتب نلسون مانديلا في مذكراته: «لقد تعلمت أن الشجاعة ليست غياب الخوف بل الانتصار عليه. لقد شعرت بالخوف، أنا شخصياً، مرّات أكثر من أن أستطيع تذكرها، لكنني حبّبتها خلف قناع من الجرأة. إنّ الشجاع ليس من لا يتشعر بالخوف، بل من يتغلب عليه.»

أدري نيوهوف Adri Nieuwhof

كانت عضواً في الهيئة الهولندية الخاصة بجنوب أفريقيا بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩١. وكانت تعمل مع مجموعة صغيرة من الناشطين الهولنديين المعادين للأبارتهايد. حظيت بتقدير رئيس جنوبي أفريقيا، وتلقت شهادة من حكومة جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٦ اعترافاً بإسهامها المميز في الكفاح ضدّ الأبارتهايد.

من المهمّ فسح المجال أمام صوت يعبر عن التوق العميق إلى السلام من طرف الإسرائيليين والفلسطينيين. غير أن على السلام أن يبنى على العدل، ويتطلب التزاماً جدياً من قبل الأطراف المنخرطة فيه. إنّ التوق إلى السلام قد يكون مدفوعاً بعوامل مختلفة: كالرغبة في الحرية أو إنهاء العنف، والرغبة في مستقبل آمن لأطفالك أو للعودة إلى أرضك. في جنوب أفريقيا، وبعد سنوات من المفاوضات السريّة بين نظام الأبارتهايد والمؤتمر الوطني الأفريقي، اتخذ الرئيس دي كليرك خطوات جريئة أحادية الجانب عام ١٩٩٠ لبيّن أن حكومته جادة في التغيير. فأطلق سراح مانديلا وسجناء سياسيين آخرين، ورفّع الحظر عن المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي، وحُففت بعض القيود الأبارتهايدية. ولقد كان التحول النسقي في نظام الأبارتهايد ناجماً عن عوامل كثيرة، مثل الإدراك بأنّ التحكّم بالثمانين في المئة من

١ - Adri Nieuwhof, Bangani Ngeleza and Jeff Handmaker, "Lessons from South Africa for the peace process (1/2)," **The Electronic Intifada**, Feb 1, 2005.

٢ - See: <http://www.anc.org.za/ancdocs/pubs/poster&.html>.